

الداخلية الإماراتية : الإفراج عن 5538 معتقلاً شملهم العفو خلال 2016.... ماذا عن معتقلي الرأي؟



كشف تقرير صادر عن وزارة الداخلية الإماراتية عن الإفراج عن 5538 شخصاً خلال عام 2016 نتيجة شمولهم بقرارات عفو عام أو خاص، فيما لم تشمل هذه القرارات أيًا من معتقلي الرأي الذين يقبعون في سجون الدولة منذ سنوات لأنهم عبروا عن رأيهم بطريقة سلمية في عدد من القضايا الداخلية أو السياسة الخارجية للدولة ولم يرتكبوا أي جنح أو مخالفات تستوجب اعتقالهم رغم المناشدات الدولية للإفراج عنهم.

وبحسب التقرير الصادر عن الوزارة السببت بلغ عدد الأشخاص المفرج عنهم بإعفاءات خاصة وعامة في عام 2015، (3922) شخصاً، في حين ارتفع عددهم إلى في عام 2016 إلى 5538 معتقلاً تم الإفراج عنهم.

المئات من معتقلي الرأي

وفي تقرير نشره "مركز الإمارات للدراسات والإعلام (ايماسك) العام الماضي فإن عدد المعتقلين الذين مازالوا يقبعون في السجون الرسمية والسرية يبلغ نحو 204 معتقل يحملون 13 جنسية وهي (الإمارات، مصر، ليبيا، اليمن، قطر، تركيا، سوريا، فلسطين، لبنان، الأردن، تونس، جزر القمر، الجزائر)، فيما تفوق حالات الاعتقال منذ 2012 وحتى أكتوبر 2014، 500 حالة اعتقال.

وجاء الناشطين الإماراتيين أولاً بواقع 108 معتقل، بينهم 79 من النشطاء المطالبين بالإصلاحات السياسية، وشنّت السلطات عليهم حملات متعاقبة منذ 2012، وجرى الحكم على 69 في أحكام سياسية فجّة تتعلق بحرية الرأي والتعبير في البلاد، فيما ينتظر عشرة آخرون محاكمتهم فيما تجري محاكمة واحد فقط منهم وهو الناشط أسامة النجار.

وجميع هؤلاء المعتقلين أكدوا أنهم تعرضوا للتعذيب أثناء التحقيقات، فيما يقبع 23 سلفياً بتهمة دعم الثورة السورية، واثنين آخرين يجري محاكمتهم بدعم جبهة النصرة وأحرار الشام ضمن جنسيات أخرى.

تمديد الاعتقال بدلاً من الإفراج

وبدلاً عن الإفراج عن المعتقلين من الناشطين الإماراتيين يتم تمديد اعتقالهم رغم انتهاء فترة محكوميتهم حيث جدد جهاز أمن الدولة خلال العام الماضي تمديد اعتقال خمسة معتقلين في قضايا رأي ستة أشهر أخرى، رغم انتهاء فترة السجن الخاصة بهم، في انتهاك سافر للقوانين الإماراتية والدولية.

و جرى تمديد "فترة المناصحة لستة أشهر أخرى لكل من: أسامة النجار وعبدالله الحلو وفيصل الشحي وبدر البحري وأحمد الملا المعتقلين في قضايا الرأي بالإمارات".

فيما تبرز قضية المعتقلة الإماراتية «علياء عبدالنور» كأبرز الحالات التي تستوجب الإفراج عنها نظراً لحالتها الصحية حيث تؤكد والدتها أن صحة ابنتها في تدهور مستمر يهدد حياتها بالخطر، حيث إنها مريضة بالسرطان، واصفة ما تعانيه ابنتها بـ«القتل العمد»، لافتة إلى وجود تعنت كامل من السلطات الإماراتية في الإفراج الصحي عن «علياء» أو توفير أي رعاية طبية تلائم وضعها الصحي.

الرقابة على السجون

وبالعودة إلى تقرير وزارة الداخلية ، يشير التقرير إلى أن المؤسسات العقابية والإصلاحية في الدولة نفذت (20) تفتيشاً في عام 2015 خلال زيارات النيابة العامة للمؤسسات العقابية والإصلاحية و(20) تفتيشاً في عام 2016.

ونفذت المؤسسات العقابية والإصلاحية عدد من الدورات والمحاضرات والبرامج والأنشطة المقدمة للسجناء والموقوفين، وعدد من المستفيدين لعام 2015، وبلغ عدد البرامج (44) برنامجاً استفاد منها 81098 شخصاً، وفي عام 2016 بلغ عدد البرامج 44، ولكن انخفض عدد المستفيدين إلى 59422 شخصاً.

وبلغ عدد زيارات لجان التفتيش الدوري للمؤسسات العقابية والإصلاحية لعامي 2015 و2016 (24) زيارة. وبلغ عدد الدورات والمحاضرات والبرامج والأنشطة المقدمة للعاملين في إنفاذ القانون في المؤسسات العقابية والإصلاحية لعام 2015 (23) دورة ومحاضرة، وارتفع عدد الدورات والمحاضرات إلى (23) دورة ومحاضرة في عام 2016.

لكن بالعودة إلى التقارير الدولية تتزايد الشكاوى المتعلقة بتعرض الموقوفين للانتهاكات سواء ما يتعلق بالتعذيب أو حرمانهم من أبسط حقوقهم، وهو ما أكدت عليه ندوة عقدت في لندن الشهر الماضي ناقش فيها حقوقيون وسياسيون انتهاكات حقوق الإنسان بحق المعتقلين في سجون الإمارات، وذلك في ندوة عقدت في البرلمان البريطاني.

الندوة كانت من تنظيم المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا حيث رأس الندوة النائب توم بريك، الناطق باسم الحزب الديمقراطي الليبرالي للشؤون الدولية.

وقال النائب بليك في افتتاح الندوة إن "هناك حاجة متزايدة لمزيد من الضغط الدولي على دولة الإمارات لتحسين سلوكها في التعامل مع المحتجزين لديها"، على حد تعبيره، وادعى أن دولة الإمارات تحتجز الكثير من المعتقلين في أماكن مجهولة "يتعرضون بداخلها لانتهاكات جسيمة لكافة حقوقهم، ويحرم المعتقلون السياسيون في الإمارات من الحصول على أي رعاية طبية، ويتم تعريضهم للحبس الانفرادي، وفي أحيان كثيرة للتعذيب"، على حد قوله.

كما تمنع الإمارات المنظمات الحقوقية الدولية من زيارة السجون في الدولة للإطلاع على واقع الانتهاكات التي يتعرض لها المعتقلون .